مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

تأثير الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. طاهر كريم صالح الجميلي
جامعة الفلوجة/ كلية الإدارة والاقتصاد
Taher.kareem@uofallujah.edu.iq

المستخلص:

تشكل الثقافة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إطارًا مركبا تأثر بعوامل عدة، أبرزها الانقسامات الطائفية وإرث العنف المستحكم، فضلًا عن استشراء الفساد المؤسسي، ما جعلها عائقًا جوهريا أمام بناء نظام سياسي فعال ومستقر. وعلى الرغم من المحاولات الإصلاحية الجادة التي تبناها النظام السياسي، تظل معالجة هذه الثقافة رهينة بتحقيق شروط أساسية، يأتي في مقدمتها تعزيز قيم المواطنة الجامعة، ومكافحة الفساد بشمولية، وبناء جسور الثقة بين المكونات الاجتماعية، كمدخلٍ لا غنى عنه لأي تحوّل ديمقراطي حقيقي. فالثقافة السياسية السائدة، دون قطيعة جذرية مع مرجعياتها الموروثة، تجعل الإصلاحات مجرد إجراءات شكلية عاجزة عن ضمان الاستقرار.

وقد انعكست هذه الثقافة على آليات العمل السياسي، حيث برز نموذج انتخابي هش، ظلّ ـــــ رغم إجرائه دوريًّا ـــــ منفصلًا عن تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، بسبب تدني المشاركة المدنية، وتراجع ثقة المواطن بالمؤسسات السياسية، وضعف تأثير منظمات المجتمع المدني في صنع القرار. كما عزّزت ثقافة الارتهان للقوى الإقليمية (كإيران وتركيا والولايات المتحدة) من تآكل السيادة الوطنية، وحوّلت العراق إلى ساحة لصراعاتٍ بالوكالة.

أفضى هذا الواقع إلى تردي أداء النظام السياسي، وتكرار الأزمات الحكومية، وعجزه عن تقديم الخدمات أو فرض القانون، فيما تفاقم الخطاب الطائفي، وتصاعدت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط النظام برمته.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، النظام السياسي، المؤسسات السياسية

Abstract

The political culture in Iraq after 2003 is a complex framework influenced by several factors, most notably sectarian divisions and the legacy of entrenched violence, as well as widespread institutional corruption, which made it a fundamental obstacle to building an effective and stable political system. Despite the serious reform attempts adopted by the political system, the treatment of this culture remains subject to the achievement of basic conditions, foremost of which is the promotion of inclusive citizenship values, the fight against corruption comprehensively, and building bridges of trust between social components, as an indispensable input to any real democratic transformation. The prevailing political culture, without a radical break with its inherited terms of reference, makes reforms mere formalities incapable of ensuring stability. This culture was reflected in the mechanisms of political action, where a fragile electoral model emerged, which-despite being conducted periodically-remained separate from the representation

of the real Popular Will, due to low civic participation, declining citizen confidence in political institutions, and the weak influence of civil society organizations in decision-making. The culture of dependence on regional powers (such as Iran, Turkey, and the United States) has also reinforced the erosion of national sovereignty, turning Iraq into an arena for proxy conflicts. This reality has led to the deterioration of the functioning of the political system, the recurrence of government crises, its inability to provide services or enforce the law, while sectarian rhetoric has worsened, and popular protests demanding the overthrow of the entire regime have escalated.

Keywords: Political culture, political system, political institutions

المقدمة:

تعد الثقافة السياسية من الموضوعات الهامة في علم الاجتماع السياسي لكونها تعتبر جزءاً من الثقافة العامة، فهي متجددة على المستوى الفكري والسياسي والتي تميز المجتمع عن غيره من ناحية القيم والعادات والتقاليد المتبناة من قبل ذلك المجتمع.

وإن الافكار السياسية التي تدور حول شكل نظام الحكم هي وليدة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية نتيجة التفاعل مع تلك البيئة، لهذا نجدها تأثر على السلوك السياسي وتصرفات الافراد داخل النظام السياسي.، فالثقافة السياسية تعد هدف محوري شغل اهتمام الباحثين كونها من المعايير الاساسية للنظام السياسي ولا سيما المجتمعات التي تسير في طريق التحول الديمغرافي، لأنها تؤثر على تنمية النظام السياسي الديموقراطي أو العكس والثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع والتي تقوم على تأثير متبادل فيما بينهما.

إن للثقافة السياسية أهمية كبيرة لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، إذ شهد العراق تغيرات جذرية على المستوى السياسي فتحول من نظام شمولي مركزي إلى نظام ديموقراطي، وهذا يحتاج إلى ثقافة ديموقراطية تواكب هذا التحول والتغيير في النظام السياسي ومؤسساته المختلفة لأنها تضبط عمل النظام السياسي وتحافظ عليه، فالنظام السياسي ليس اتخاذ قرار أو تبني سياسة عامة فقط، بل هو جناح الى ثقافة سياسية ناتجة عن وعي سياسي وثقافي.

اولا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الثقافة السياسية والتي شغلت حيزاً كبيراً من الاهتمام في الأدبيات الاجتماعية والسياسية على حد سواء لما لها من تأثير في تطور المجتمعات والدول فهي التي تحدد تقدم وتخلف

المجتمع، إذ تعد عنصراً هاماً للمحافظة على النظام السياسي واستقراره من الناحية النظرية.

ثانيا: مشكلة البحث:

إن مخرجات الثقافة السياسية للنظام السياسي غير متوافقة مع مدخلات البنية الاجتماعية للمجتمع في العراق مما أثر على فاعلية الأداء الحكومي من ناحية، أثر على فاعلية العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي من ناحية اخرى ، و تكمن مشكلة البحث بالاتي:

١- دراسة تأثير الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي .

٢- لابد من التعرف على حالات التفاعل بين الثقافة السياسية والنظام السياسي.

٣- التعرف على التحديات التي واجهة النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثا: فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها (إ ن للثقافة السياسية تأثيراً مباشراً وايجابيا على اداء النظام السياسي في العراق)، اي بمعنى كلما كانت الثقافة السياسية أكبر مشاركة، يكون أداء النظام السياسي اكثر كفاءة واستقرار، وكلما كانت الثقافة السياسية اكبر خضوعاً يكون أداء النظام السياسي أقل كفاءة واقل استقراراً.

رابعا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الثقافة السياسية وانماطها، فضلاً عن معرفة الثقافة السياسية وتفاعلها في أداء النظام السياسي ناهيك عن معرفة النظام السياسي بشكل عام. ومن الناحية التطبيقية هو معرفة الثقافة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والتعرف على التحديات آلتي يواجهها النظام السياسي والثقافة السياسية في العراق.

خامسا:: منهج البحث:

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أحد أساليب البحث العلمي من خلال الاعتماد على عدد من المنشورات والدراسات والابحاث والكتب التي تتعلق بهذا الموضوع، وسنقسم البحث وكما يأتي.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

المبحث الاول:

الثقافية السياسية والنظام السياسي: مقتربات المفاهيم والمكونات

المطلب الاول: مفهوم الثقافة السياسية

تعد الثقافة السياسية مجموعة من المعارف والاتجاهات والآراء السائدة نحو الشؤون السياسية والحكم والدولة والسلطة فضلا عن الولاء والانتماء، ويقصد بها منظومة المعتقدات والقيم والرموز التي تحدد الكيفية التي يرى بها المجتمع الدور المناسب لعمل الحكومة وضوابط هذا الدور ناهيك عن العلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم، أي إن الثقافة السياسية تتمحور بقيم واتجاهات ذات الأمد الطويل فيما يخص الظواهر السياسية، إذ ينقل كل مجتمع الرموز والقيم والأعراف الاساسية الى أفراد شعبه فتشكل مجموعة من القناعات لدى الافراد بأدوار النظام السياسي بمختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية والحقوق والواجبات تجاه ذلك النظام السياسي([1]).

لهذا تعد الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات والتي تعطي نظام ومعنى للعملية السياسية والتي تقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الافراد في النظام السياسي، فهي تنصب على المعايير السياسية والمثل التي يلتزم بها افراد المجتمع السياسي، فالثقافة السياسية تبحث عن طبيعة المجتمع من قيم ومعتقدات والتي تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء النظام السياسي حكاماً ومحكومين في ان واحد([2]).

فوجود الاختلافات بين الثقافة السياسية للجماهير وبين الثقافة السياسية للنخبة يعد مؤشر من حالة عدم الاستقرار، فمعالجة حالة عدم الاستقرار الطائفي والحزبي والطبقي وكذلك الطبقية داخل المجتمع من شأنه تدعيم الاستقرار السياسي، فكلما انخفض معدل الصراعات بين الطوائف والطبقات المختلفة كلما ادى الى حالة التكامل ووحدة الولاء الوطني ،فيعد مؤشرا على الاستقرار السياسي.

---

(١) علاء الدين هلال، السياسية المقارنة من السلوكية إلى العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠١٥، ص ٢٣٥ – ٢٣٦.

(٢) جلال عبدالله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، (القاهرة: المجلس الاعلى للجامعات، جامعة القاهرة، ١٩٨٦)، ص١٧-١٨.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

وتعد الثقافة السياسية من الاعمدة المهمة التي تتأسس عليها القيم والقواعد الديمقراطية، فهي لا تعتمد على الدساتير المكتوبة فحسب، وانما تعتمد على القواعد والمعايير غير المكتوبة التي تعكس مستوى التفاعل بين النخب السياسية من جهة، وبين النخب والمواطنين من جهة أخرى، ومن أهم قيم العمل الديمقراطي التسامح والتعددية واحترام حقوق الاقليات.

وهنالك مجموعة عناصر تحدد مفهوم الثقافة السياسية هي:

١- الثقافة السياسية هي مجموع المعارف السياسية و القيم والسلوكيات والاتجاهات للمجتمع .

٢- تعد الثقافة السياسة جزء من الثقافة العامة فتقوم على عملية التأثير المتبادل بين الثقافتين، فلا تستطيع الثقافة السياسية أن تشذ عن الإطار العام لثقافة المجتمع.

٣- الثقافة السياسية متغيرة ولا تعرف الثبات المطلق.

المطلب الثاني: المكونات الرئيسة للثقافة السياسية

تمثل المكونات الرئيسية للثقافة السياسية الاتي:

أولاً: الحرية السياسية:

تعد الحرية السياسية واحدة من المكونات الاساسية للثقافة السياسية في الوقت الحاضر، إذ أن أكثر الافراد الذين يدعمون الديموقراطية لا يأتي نتيجة الحصول على الديمقراطية في جوهرها والدليل جاء من خلال الاستبيان القيم العالمي (Survey world value) والذي بين آن القيم الجماعية التحررية تختلف من مجتمع إلى آخر، فإذا كانت القيم والمعتقدات ضعيفة فنجد آن الأفراد يفضلون القيادة القوية أكثر من الحصول على المشاركة السياسية والحرية، إذ يدفع الافراد الى النظم الاستبدادية نتيجةً غياب هذه القيمة ([٣]).

وعندما جاءت الحداثة أثرت على معتقدات بعض الافراد اذ فضلوا الديمقراطية على الاستبدادية إذا وضح (انجلهارت وويلز) في نظرية تغيير القيم بين الأجيال والتي اشارت الى آن كل فرد لديه الرغبة في الحصول على الحرية ولكنها ليست من الاولويات اذا قسم أولويات الأفراد أولويات عكست ظروفهم

(١) محسن جابر ، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،(زلتين: الجامعة الاسمرية الاسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة ،الجزائر، العدد٧ ،يونيو (٢٠١٦)، ص ٣٢.

(٢)علي الدين هلال ، السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة،٢٠١٥) ص ١٣٥-١٣٦

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

الاجتماعية والاقتصادية والحاجة الملحة لهم إذ ان الأمن المادي هو ألمهم لأجل البقاء خصوصا في ظروف ندرة الموارد اذا نجد آن اولويات الافراد اي تكون مادية فعندما يزدهر النظام نجد آن الحالة تتغير لدى الأفراد اذا يكونون عرضة للتعبير عن الذات للحصول على القيم التحررية ، من هنا نجد ان النظم الدكتاتورية ستتعرض الى الثورة من قبل الشعب من أجل ارساء الديموقراطية للتمتع بالحقوق والحريات.(٢)

ثانياً: الوعي السياسي:

الثقافة السياسية لها تأثير على علاقة الفرد بالعملية السياسية فنجد ان بعض الشعوب تتميز بقوة الولاء الوطني والمواطنة والانتماء الحقيقي للوطن ،لذلك نتوقع آن يكون للفرد دور للمشاركة في الحياة العامة، ويساهم في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي اليه، ونجده في دول اخرى يتسم باللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه اي شخص خارج محيط الاسرة(٤).

وللثقافة السياسية اهمية كبيرة لأنها تؤثر على التفاعلات والحريات السياسية بين الافراد والجماعات فضلاً عن الحاكم والمحكوم، وللثقافة السياسية دور كبير في تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي فهي جوهر عملية التنمية السياسية لانها تعالج موضوعات التنمية البشرية والمشاركة السياسية والهوية وغيرها، إذ ترتبط بمضمون وعناصر الثقافة السياسية القائمة على المشاركة الحقيقية الفاعلة في كل نواحي الحياة(٥).

فظلت مسألة الثقافة السياسية والاستقرار السياسي من المواضيع المهمة التي شغلت الدارسين والباحثين في العلوم السياسية سيما حقل الدراسات السياسية المقارنة، فتعتبر الثقافة السياسية احد اهم دعائم الاستقرار السياسي والتنمية في الدول ،فأما ان تكون دافعا للتنمية والاستقرار أو عمل من عوامل التجزئة والتفرقة والتخلف وعدم الاستقرار وهذا يعود الى طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع . اي تعود الى النسيج الثقافي العام اما ان يساعد على التنمية والاستقرار

---

(١) علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، ٢٠١٥٩)، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق (جامعة ٦ أكتوبر، د. ت)، ص١٧.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

للمجتمع والدولة ، واما ان يكرس الصراع السياسي و الانقسام في الدولة المعنية([٦]) .

المطلب الثالث:

مفهوم النظام السياسي

يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية والعلاقات المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالظاهرة السياسية ، وعرف أيضا بأنه جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات تتسم بالتعقيد مع البناء الاجتماعي المتكامل، وعرفه (ديفد استون) بانه مجموعة من التفاعلات والادوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم اذ تعد عملية التوزيع في رأي استون السمة الغالبة للنظام السياسي بفعل الخلافات القائمة بين افراد المجتمع حول عملية التوزيع فهذا الوضع يدفع بالدولة وباستمرار لاتخاذ قرارات ملزمة على الجميع، لقد اهتمت الدراسات الدستورية في السابق ببيان شكل انظمة الحكم فضلا عن تنظيم سلطات الحكم فيها دون الاهتمام بالسلطة وكيانها ، والقوى الاقتصادية المؤثرة في الكيفية آلتي تسير من خلالها السلطات العامة، وقد اشارت المدرسة السلوكية آلتي برزت قبل الحرب العالمية الثانية والتي فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالأخص المؤسسات الحكومية([٧]).

اولا: التعريف الحديث للنظام السياسي:

لقد توسع مضمون فكرة النظام السياسي، إذ امتدت الى الأنظمة الاخرى الاجتماعية والاقتصادية فلم يعد يرتبط بظاهرة الحكم فقط بل اصبح يرتبط بدراسة ظواهر سياسية كثيرة مثلًا ظاهرة الدولة والسلطة فضلا عن شكل الحكومة.

ووفقاً للتطور الذي طرأ على مفهوم النظام السياسي عرف (غابرين الموند- كولمن جيميس) النظام السياسي بأنه النظام الذي يتضمن التفاعلات الموجودة في

---

(٣) مروه محمد عبد، الثقافة السياسية :دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة، (٢٠٠٤-٢٠٢٠٩)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي عشر، ٢٠٢١، ص١١-١٢.

(١) زين العابدين معو ،دور الثقافة السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق،(جامعة ٦اكتوبر،د.ت)،ص١٧

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

المجتمع المستقل والذي يقدم اي مجتمع خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف (داخله وخارجه) بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها([٨]).

ثانيا: طبيعة المجتمع في العراق:

يعد المجتمع الإطار الكلي للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ،إذ تختلف طبيعة كل مجتمع عن المجتمع الآخر لاسيما المجتمع العراقي فله ثقافة وتركيب جغرافي خاص به والذي يتكون من مجموعة من المكونات والأديان والأعراق والتي افرزت طبيعة خاصة بالمجتمع العراقي.

لفهم طبيعة المجتمع العراقي يجب الرجوع الى جذوره في حضارة وادي الرافدين وصولًا الى تأسيس الدولة العراقية، إذ تمتد هذه الحضارة الى خمسة الاف عام مع نشوء اول حضارة متكاملة ، فالعراقيون الاوائل اكتشفوا الزراعة والكتابة ووضعوا أسس علم الفلك والرياضيات إذ بنو اول مجتمع منظم دولة المدن السومرية وأسسوا الوحدة الوطنية (حمورابي ، سرجون) الذين اهدوا البشرية اول قانون ينظم الحياة الاجتماعية (شريعة حمورابي) واقاموا نظام الملوكية([٩]).

فالمجتمع العراقي قديمًا مجتمع قبلي تتغلب فيه البداوة على المدنية والتحضر ، إذ تتضامن القبائل فيما بينها بالعصبية طبقا للعادات والقيم القبلية ، بالوقت الحاضر نجد ان نسبة التحضر أصبحت تطغى على البداوة([١٠]).

وعلى الرغم من ذلك يعد مركزا حضاريا متميزًا كونه يمتلك عمق تاريخي وحضاري فضلا عن موقعه الجغرافي كان له الأثر ألمهم في سير حضارته وتأريخه اقتصاديًا وسياسيا ، كل هذا كان له الأثر الكبير في تركيبة مجتمعه ،ناهيك عن ذلك موارده الطبيعية وموقعه الجيوستراتيجي ولموقعه بين منطقتين الصحراوية والجبلية جعله محط انظار وهدف لهجرة الأقوام من المناطق المجاورة للعراق وقد أعتبر العراق اقليما مفتوحا عرضه لهجرة اقوام كثيرة

---

(٢) حسنين توفيق ابراهيم ، العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع: العمل الخيري للجميع،(البحرين: جمعية التربية الاسلامية،٢-٤ مارس ٢٠١٠)،ص ٧.

(١)عبد الوهاب حميد رشيد ،التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية [9] ، ط١ ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (٢٠٠٦) ، ص ٦٧

(٢) عدنان عليان، الشيعة والدولة العربية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي) ط١ (بيروت ،مؤسسة العارف للمطبوعات ، ٢٠٠٥) ،ص ٢٤٧

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

ولغزوات اثرت في تبديل تكوينه السياسي والاجتماعي وقد تبع ذلك عنف ودماء ، وبعد ان استقرت تلك الأقوام والقبائل انتشرت في الريف والمدينة وظلت مرتبطة بأصولها وجذورها القديمة([١١]).

لقد أدى ذلك الوضع الى صراع اسماه (الوردي) صراع البداوة والحضارة فأدى هذا الصراع الى تناقضات على مستوى المجتمع في أفكاره وممارساته ناتج عن نمو الفرد منذ طفولته ومن ثم نضوجه تحت ثقافتين مختلفتين والذي ولد(ازدواج الشخصية) فأثرت على مستوى السلوكية الاجتماعية نتيجة للصراع بين البداوة والحضارة وكذلك انقسام الخطاب بين ابناء المجتمع قسم يتمسك بالقيم القديمة ويدافع عنها والقسم الآخر يتمسك بالخطاب العقلاني والقسم الأخر يقوم على الجمع بينهما على الرغم من إن الحضارة ظاهرة كلية لا تقبل التجزئة ([١٢]).

إن السبب الرئيسي للصراع هو التباعد النفسي والاجتماعي بين سكان المدن والقبائل إذ كان هؤلاء يختلفون فيما بينهم بأمور كثيرة فحياة المدن تخضع بشكل عام للقوانين الاسلامية والعثمانية أمّا حياة القبائل تخضع للعادات والتقاليد والعشائرية القديمة ذات الصبغة الإسلامية([١٣]).

ومن ناحية الواقع (الطبقي- الاقتصادي) فالمجتمع العراقي منذ شريعة (حمورابي)قائم على التمييز الطبقي، إذ ان البيئة الاجتماعية تشكلت على أساس طبقي بين مالكي وسائل الانتاج ومن لا يملكها أدت إلى ظهور شريعة صغيرة تتمتع بالثروة أمّا السواد الاعظم يعيش في حالة اقتصادية متدنية ، ان الاختلال بين من يملك ومن لا يملك وكذلك بين الريف والمدينة اثر وبشكل كبير على الشخصية العراقية واثقلها همًا إضافيا لان التفاوت الطبقي ولد حقدًا وكراهية داخل نسيج المجتمع إذ تحول إلى سلوك سلبي ومنه إلى عنف مسلح ووجود ظاهرة الدفاع عن الدين والطائفة في حالة من التعصب ناتج عن الصراع الطبقي مما انعكس على شخصية الفرد العراقي([١٤]).

---

(١) هيفاء عبود الهيمص ،الدور الوطني لعشيرة البوسلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس (١٩٤١) ،(بغداد: دار الملاك للفنون والآداب والنشر ،(٢٠١٥) ، ص١٣

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد مصدر سابق ص ١٢٦-١٢٧

(١) حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عنيف الرزاز ،ط١(بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٩٠) ،ص ٦٨

(٢) بلقيس محمد جواد ، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦(العراق ،٢٠٠٨)، ص١٦٢

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

على الرغم من التقدم العلمي لشعب وادي الرافدين الذي انتجه خلال قرون من تاريخ البشرية الا ان سقوط بغداد على يد التتار وما تبعه من دمار وتخلف وكوارث طبيعية ومذابح أدت الى تخلف كبير و الى انتشار الأمية والجهل وحالة من التردي الثقافي والعلمي فضلا عن العامل الاقتصادي في العراق والتي امتدت حتى بداية القرن العشرين الماضي هذه الظواهر المتخلفة شكلت المناخ المناسب لظهور طابع البدائية والغريزية والعواطف السطحية لدى المواطن العراقي ترافقت بالعادات والتقاليد القبلية والتي كانت ردت فعل مباشرةً
في ممارسة العنف والتمرد وحالة من الاضطهاد والقهر التي عانى منها المجتمع العراقي طويلا والتي انعكست على سلوكه وميوله وتصرفاته فضلا عن مزاجه الشخصي([١٥]).

المبحث الثاني:

التحديات التي واجهت النظام السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

يواجه النظام السياسي في مختلف المجتمعات العديد من التحديات من خلال ممارسة وظائفه فتعمل على إعاقة وظائف النظام وتقيد فاعليته مما يؤدي إلى ضعف أداءه وعدم استقراره وربما يهدده بالزوال ، ومن اهم هذه التحديات هي :

اولا : التحديات الدستورية .

لقد واجه النظام السياسي في العراق تحديات دستورية نتيجة الاخفاق الذي طال الدستور ومنها عملية كتابته والتي شكلت نقطة انعطاف مهمة في تأريخ العراق من خلال العملية الانتقالية من الحكم الشمولي إلى الديمقراطي وما ظهر من نزاعات ما بعد الاحتلال وصولًا إلى حكم دستوري برلماني ، وبسبب العجلة في كتابة الدستور ظهرت فيه العديد من العيوب منها رجحان كفة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية خلاف لما نصت عليه المادة (٤٧) من الدستور العراقي والتي تنص على مبدأ الفصل بين السلطات ،فضلا عن تجرد السلطة التنفيذية من حق الاعتراض على القوانين آلتي تسن من قبل مجلس النواب والذي يعد خرقًا واضحا لمبدأ الفصل بين السلطات مما يجعل هذه المادة الدستورية (٤٧) تتناقص مع المادة الاولى من الدستور العراقي والتي بينت ان نظام الحكم نيابي ، أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقد ترك الدستور مسألة تشكيل مجلس

---

(٣) باقر ياسين تأريخ العنف الدموي في العراق، ط١ (بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، (١٩٩٩)، ص٣٤٥

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

الاتحاد الى مجلس النواب فادى ذلك الى عدم مساواة المجلس في سلطة التشريع فاصبح مجلس الاتحاد مجلس استشاري وهذا يعد مخالفة للنظام الديموقراطي البرلماني فضلا عن عدم تشكيله لحد الان([١٦])، وتوجد موضوعات أخرى شكلت ولازالت تشكل سبب للخلاف والتي تعد تحدي للنظام ، وان التوصل لإيجاد حلول لها يتوقف على وجود ارادة سياسية ، وتندرج تحت هذه المجموعة موضوع الديباجة والقومية (المادة ٣ من دستور جمهورية العراق) واللغات الرسمية (المادة ٤) ، وبغداد(المادة ١٢٤) وكركوك والمناطق المتنازع عليها هذه المواد لها الاثر الكبير في عدم استقرار النظام السياسي العراقي([١٧]).

ثانيا: التحديات السياسية :

لكي يكون النظام السياسي العراقي نظاما سياسيا ناجحًا يتطلب وجود مؤسسات فعالة تحد من الانفراد بالسلطة وتهدف الى تطوير المجتمع في كافة المجالات لخلق نوع من التوازن بين المصالح الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع([١٨]) ، ويمكن التعرف على اهم التحديات السياسية التي تواجه النظام السياسي في العراق وهي كلاتي:

١- **المحاصصة الطائفية :** تعد المحاصصة الطائفية السياسية مقبولة سياسيًا خصوصًا في ذات التعددية الحزبية فلا تستطيع تحقيق الفوز بأغلبية الاصوات فتلجأ الى تشكيل حكومة ائتلاف يتم من خلالها تقاسم المناصب حسب الاستحقاق الانتخابي في العراق فإن هذه السياسة افرزتها الديموقراطية التوافقية ، فتقوم على اقتسام جهاز الدولة بين القوى المتنافسة وهذا واضحًا من خلال توزيع مناصب ، الرئاسات الثلاث وصولًا إلى بقية مؤسسات الدولة ، وهي لم تشرع في

---

[١] عماد وگاع عجيل ، تحديات النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد ٣ العدد ١٠ ،العراق ،٢٠١٧ ص ١٩٤ – ١٩٥

[١] اسامة فازع ، الثقافة السياسية واثرها على أداء النظام السياسي: العراق انموذجا كلية العلوم السياسية جامعة تكريت ، ٢٠٠٥– ٢٠١٨

[٢] عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديموقراطي في العراق الواقع .. والمستقبل(بغداد: مؤسسة مصرمرتضى الكتاب العراقي ،٢٠١١)، ص ٢٥

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

الدستور العراقي لكنها أصبحت واقع حال شرعتها الممارسات السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣([١٩]).

٢- **الصراع والخلاف:** من خلال عدم قدرة القوى السياسية على بلورة رؤية واضحة تتسع الجميع وهذا ما ظهر واضحا من خلال طموحات الزعماء السياسيين الشخصية وآلتي تنعكس على تعقيد تشكيل الحكومة فاصبحنا نعيش مرحلة الزعامات والتي تعد عقبة أمام تشكيل الحكومة مما تأثر سلبا على طموحات المواطن

٣- **الفساد السياسي:** تعد ظاهرة الفساد السياسي في العراق من الظواهر السلبية الخطيرة وآلتي رافقت العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ فنخرت جسد المجتمع العراقي خصوصا في الجوانب الامنية فضلا عن الجوانب الاخرى ، وحسب تقرير منظمة الشفافية يعد العراق من الدول الاكثر فسادًا وهذا مؤشر خطير والذي بدوره ينعكس على الوضع العام في العراق ([٢٠]).

ثالثا: التحديات الاقتصادية

يهدف النظام السياسي في العراق الى رفع مستوى النمو الاقتصادي فضلا عن تحقيق اهداف التنمية وبكافة المجالات بالمقابل فانه يواجه العديد من التحديات ومن أبرزها التحديات الاقتصادية ومن أهمها ما يلي :

١- **البطالة:** إذ أشارت التقارير آلتي أصدرتها وزارة التخطيط العراقية ان نسبة البطالة مرتفعة جدا إذ بلغت(١٤%) عام ٢٠٢٠ مما تسبب مشكلات وتحديات كبيرة تواجه سوق العمل في العراق بما في ذلك نقص الفرص الوظيفية وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب إذ تعتبر من اخطر الأزمات آلتي يوجهها المجتمع العراقي(٣) .

---

(١) فراس البياتي ، السياسية العامة للأمن الوطني العراقي ،بعد عام ٢٠٠٥ (بغداد: مطبعة السيماء ، ٢٠١٦)، ص ١٣٠

(٢) وسام حسين العيثاوي ، التحديث ولاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،ط١(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،٢٠١٨)، ص ١٤٥ – ١٤٦

(٣) حنان جميل عاشور، موجز عن نسبة البطالة كنسبة من القوى العاملة في العراق مقارنة بالدول العربية ،دائرة البحوث والدراسات النيابية ، قسم البحوث،(٢٠٢٤) ص٢

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

٢- اختلال الهيكل الاقتصادي العراقي : ان اعتماد العراق على عوائد النفط كان السبب الرئيسي باختلال الهيكل الاقتصادي العراقي والذي عانا منه عقودا طويلة والتي تمثلت بإدارة الاقتصاد الوطني والهيكل الانتاجي والانفاق الحكومي والاعتماد على الخارج لارتباطه بالأسواق العالمية ([٢١]).

٣- اقتصاد احادي الجانب: الاقتصاد العراقي تمحور حول انتاج وتصدير النفط الخام إذ انقسم الاقتصاد العراقي الى قسمين منفصلين ،القسم الاول يضم النفط والقسم الثاني متخلف يضم القطاعات الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي وغيرها ، ففي ظل هذه الاعتمادية على النفط ولد مشكلات عديدة إذ ادى إلى تدهور قطاعات حيوية مهمة منها الصناعة والزراعة وغيرها.

٤- الديون والتعويضات: آن الاعتماد على الدين العام الداخلي والخارجي لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة شكلت تحديا للنظام السياسي إذ يشكل هذا ألدين عبء على الجيل الحالي والمستقبلي ومع تذبذب الدين العام سواءً بالارتفاع او الانخفاض مما يعني ان الاقتصاد العراقي غير متوازن وهذا بحد ذاته يشكل تحدي للنظام السياسي في العراق([٢٢])

خامسا: التحديات الامنية :

ان التحدي الامني الذي واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي اتسم بالهشاشة والتدهور من خلال استخدام العنف وعلى مستويات مرتفعة والاخفاق في الخطط الامنية وارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين والعسكريين ، ويمكن ان نضع أسبابه هو تصاعد التوتر الطائفي والحزبي على المناصب الحكومية ، فضلا عن تزايد الاحتقان الطائفي وعلى طول الحدود العراقية مع دول الجوار مما سهل تصدير الارهاب لتنفيذ العمليات الارهابية داخل العراق ناهيك عن الأجهزة الأمنية المختلفة المصالح والتوجهات([٢٣]) إذ فشلت الإدارة الاميركية بجعل العراق

---

(٢) حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ط١ (العراق: مركز العراق للدراسات ،(٢٠١٣)، ص٧٥

(١) احمد معن الطبقجلي ديون العراق ..نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ، (بغداد مركز البيان للدراسات والتخطيط ٢٠١٨) ، ص ٦

(٢) احمد شكر الصبيحي ، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣،مجلة قضايا سياسية ، العدد ٤٧، (العراق:٢٠٠١٨).

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

أنموذج للديمقراطية والرفاهية والتعايش السلمي في المنطقة من خلال معاناة العراقيين من العنف والتدمير المبرمج ، فضلا عن المد الطائفي واستلاب إرادة الشعب العراقي واحزاب وقوى سياسية تدير المشهد السياسي حيث اظهرت احصائيات لمنظمات عالمية مختلفةً المتعلقة بالشأن العراقي عن وجود انهيار امني متسارع في فترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨) ([٢٤]).

ففي نهاية عام (٢٠١٣) عندما احتل العراق من قبل العصابات الاجرامية (داعش الارهابي) مساحات شاسعة من محافظات العراق ، والذي مثل تهديدا لمنظومة الامن والاستقرار الامني وعلى الرغم من القضاء على هذه العصابات الا ان المنظومة الامنية تتعرض للتهديدات بين فترة واخرى ، فضلا عن انتشار الجريمة المنظمة وانتشار المخدرات وازدياد نسبة المتعاطين والمتاجرين بها والذي انعكس على الوضع الامني([٢٥]).

سادسا: التحديات الاجتماعية والثقافية :

ان التحديات الاجتماعية والثقافية لها أهمية كبيرة كباقي التحديات والتي تقف عائقا أمام النظام السياسي في العراق والذي يعاني من أزمة الهوية ، فالمجتمع العراقي يتميز بتركيبة متنوعة دينية وقومية وأثنية وعرقية ،وعلى الرغم من هذا التنوع الاجتماعي والذي يمكن توظيفه بشكلٍ إيجابي نجد ان العراق لازال يعاني من ازمة الهوية ولعدة أسباب([٢٦]) ، ناهيك عن ظاهرة الفقر إذ أظهرت دراسة بعنوان (خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق) والتي اعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية ، إذ اشارت تلك الدراسة إن مستوى المعيشة منخفض ففي ميدان التعليم(٣٠.٢ ٪) وفي مجال الصحة(٢٢.٧ ٪) والبنى التحتية (٥٦.٢ ٪) الوضع الاقتصادي (٥٤.١ ٪) وانخفاض مستوى المعيشة (٣١.١٪) ([٢٧])

([٣]) مصطفى العبيدي ، صفحات من احتلال العراق ط١(لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،(٢٠٠٨) ، ص١٦٨

([٤]) علي زياد العلي ، مسار البيئة الأمنية دراسة المكونات والتحديات ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص ٦

([١]) دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأميركي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ،ط١(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،(العراق:٢٠٠٩)، ص٢٨

([٢]) عبد العظيم جبر حافظ ،مصدر سابق ص١٧١

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

اما من ناحية التحدي الثقافي كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ خاضع لنظام شمولي فرض عليه ثقافة سياسية وهي ثقافة الخضوع لنظام الحكم والقائمة على طاعة الحاكم والخضوع لسياساته الداخلية والخارجية وعدم القدرة على فعل شيء ، ان طبيعة المجتمع العراقي القبيلة والتخندق الطائفي جعلت ثقافته تقليدية وخاضعة ، والتي كآن لها انعكاسات سلبية خطيرة على سلوك المواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

وعليه يمكن ان نستخلص مما سبق ان اي نظام سياسي يواجه تحديات تقف عائق امام النظام السياسي فالتحديات التي واجهت النظام السياسي في العراق (السياسية ،الامنية ، الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية) انعكست سلبا على النظام السياسي في العراق وأداءه.

المبحث الثالث

تأثير الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي

ان الثقافة السياسية التي توافق الديمقراطية تساهم بأداء النظام الديمقراطي، وعلى اختلاف طبيعة المتجمع العراقي الا ان الثقافة التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ ، كان لها تأثير على اداء النظام السياسي وتمثلت اهم تأثيرات الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي بالاتي:-

المطلب الاول: ضعف المشاركة السياسية والانتخابية

أن مشاركة المواطن في الشؤون العامة تعد قاعدة للديموقراطية اذ تمثل حجر اساس في الديمقراطية إذ اتسمت المشاركة السياسية في العراق بالضعف ومن تلك المؤشرات هو ضعف إقبال واهمال الناخبين بالعملية الانتخابية سببها ضعف الثقافة الانتخابية ، فتعطي نسب المشاركة بوجود فئة غير مهتمة بالعملية الانتخابية والتي غابت عن المواطن ، وهنالك عدة اسباب منها الشعور بحالة اللاجدوى واللامبالاة وذلك بسبب نتاج العملية الانتخابية ، كونها قائمة على الولاءات والقبلية والطائفية والاثنية ، بدلا من أن تكون قائمة على اساس البرامج التي تحقق للشعب طموحاته واهدافه وتطلعاته ، وهذه دلالة واضحة عن وجود ضعف في العلاقة بين الشعب والنظام السياسي وحالة من الاغتراب السياسي ،

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

والذي ولد حالة عدم الاستقرار للنظام السياسي في العراق وعدم قدرته على تأدية وظائفه بالشكل المطلوب([٢٨]).

وان الذي يؤكد ضعف العلاقة بين الشعب والنظام السياسي ، هو ضعف المواطنة بسبب الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والعرقية والطائفية والتي اثرت وبشكل مباشر على النظام السياسي ، فمن الصعوبة تحقيق مواطنة حقيقية فعالة في مجتمع غير متجانس وهذا يصعب تكوين دولة ونظام سياسي حديث ، مما يؤدي الى فشل النظام السياسي في تأمين الحماية للمجتمع ،فضلا عن حالة التهميش والإقصاء كلها تؤدي الى حالة عدم الاستقرار للنظام السياسي ([٢٩]) ، فاصبح النظام السياسي العراقي يواجه تحدي كبير وهو ضعف الثقافة السياسية لدى المجتمع العراقي ،ناهيك عن الأعراف والتقاليد العشائرية والحزبية والانتماءات الدينية فضلا من عدم وجود ثوابت ومبادئ وطنية وغياب الرأي العام وهو العامل المؤثر في العراق الى حد كبير إذ إن وسائل الاعلام متأثرة بثقافة تقليدية وخاضعة من حيث الاستقلال والفاعلية اذ كان تأثيرها ضعيف جدأ على النظام السياسي وتقييم أداءه (٢).

نستنتج مما سبق إن الثقافة السياسية لها تأثير كبير في تكوين وطبيعة المؤسسات التي تنبثق عن ارادة الشعب العراقي ، وبسبب عدم وجود قيادة قوية وحازمة نجد ان المؤسسات السياسية ضعيفة في تكوينها فضلا عن ادائها الايجابي انعكس ذلك على تأثيرها على النظام السياسي بشكل عام.

المطلب الثاني: ضعف سيادة القانون وهيمنة الفوضى

ان سيادة القانون يتمثل بمدى احترام المجتمع ومؤسسات الدولة وتتحقق من خلال ثقة المجتمع بالقانون والأجهزة التنفيذية والقضائية لتحقيق نظام عادل ، إن هذا الآمر لم يتحقق في العراق بسبب طبيعة الثقافة السياسية في المجتمع العراقي

---

(١) صالح ياسر واخرون ، تأثير العملية الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي (عمان مؤسسة فريدريش ، (٢٠١٢)، ص ١١٥

(٢) عماد وكاع عجيل ،"المواطنة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ دراسة الاسباب والتحديات "، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٩ ، تكريت: (٢٠١٦) ، ص ١٢٨ – ١٢٩

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

، والتي انعكس أثرها على النظام السياسي العراقي وشيوع فوضى وبروز ظواهر عشائرية وارهابية([٣٠]).

ومن بين المؤشرات عدم سيادة القانون الانقلاب الامني في غالبية مدن العراق وفقدان السيطرة عليها وعدم قدرة الدولة فرض القانون عليها فانتشرت الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة في أغلب مناطق العراق ، وانتشار الفوضى والتهجير والقتل فاصبح المواطن يحتمي وراء الهويات الفرعية كالطائفة أو العشيرة وعدم الاحتكام للقانون ، وبرزت نزاعات عشائرية وبالتالي فقدان القدرة الى الوصول إلى العدالة ([٣١]).

إن أسباب هذه الثقافة هو المشروع الأمريكي وغيرهما من المشاريع التي ادت الى تكريس فكرة التوافق والمحاصصة الطائفية فاستخدمت الأحزاب لتكريس حالة الانفصال في الوحدة الوطنية ، ومن جانب اخر فأن الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ فرضت أيدولوجيتها السياسية والتي تهدف إلى تفكيك المجتمع العراقي الى بنى تقليدية قائمة على اسس طائفية ، بعظها يعود الى جذور قبلية ومذهبية ، فضلا عن ذلك فإن المجتمع العراقي يخضع لمقياس الطائفة آو العشيرة آلتي ولد فيها وليس لمقياس الوطن.([٣٢])

ان صعود تنظيم داعش الارهابي في نهاية عام ٢٠١٣ ، والذي حاول تعميم نموذجه في مساحات شاسعة من العراق وسوريا ، إذ احتل ثلاث محافظات من العراق ونفذ اسلوب دموي من خلال القتل والتهجير مما زاد من حدة التوتر والفوضى وعجز الدولة في فرض القانون لمدة ثلاث سنوات تقريبًا في مناطق

---

(١) وليد سالم محمد ، النظم السياسية العربية (اشكالية السياسات والحكم) ،ط١(عمان:شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،(٢٠١٦)، ص ٢٩٣

(٢) أحمد عبدالله الناهي ، خضير عباس عطوان ،السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية ،ط١ (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع ،(٢٠١٧) ، ص ١٧٣

(٣) دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ،ط١ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،(٢٠٠٩) ، ص ٢٨ –٢٩

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

احتلت من قبل نظام داعش الارهابي ، هذه الظواهر ادت الى ضعف قدرة النظام السياسي في العراق للاستجابة لمطالب المجتمع .([٣٣])

المطلب الثالث:

عدم الاستقرار السياسي

لقد عانى العراق من مشكلة الامن إذ تغيرت تأثيراتها بشكلٍ تام بعد عام ٢٠٠٣ بعد دخول العراق مرحلة جديدة من إعادة بناء الدولة ، وأول تلك المراحل هو اعادة بناء نظام سياسي جديد بعد الإطاحة بالنظام السابق وآلتي تغير معها شكل الدولة من دولة بسيطة الى مركبة ومن مركزية الى اللامركزية الإدارية الفدرالية

ان أحد أركان النظام السياسي في العراق هو نظام المحاصصة أو ما يطلق عليه (بالديموقراطية التوافقية) وحصص المكونات ([٣٤]) ، هذا المشروع اسسته الولايات المتحدة الاميركية والذي صاحبه الكثير من المشكلات والأزمات من خلال استخدام الصراع السياسي والاجتماعي بعيدًا عن المؤسسات السياسية والدستورية ، والتي من المفترض ان تكون اداة لإدارة الصراع ، ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبح العراق يشهد تنامي في مشكلة الامن والتي كانت لا تختفي عن الواقع السياسي في اغلب الاحيان [٣٥]، فالانقلاب الامني الذي تزامن مع دخول القوات الاميركية للعراق ، التي تمثلت بعمليات السلب والنهب في اغلب مؤسسات الدولة ، والذي انتج حالة العنف الذي تعدى القوات الاميركية لينتقل الى المواطن العراقي ، فدخل العراق في دوامة العنف المنظم فبعد عامي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) التي تعد اسوء اعوام الاحتلال من خلال عدد الضحايا والمهجرين إذ دخلت هذه المشكلات في مسارات ومنعطفات متشعبة ومتشابكة متداخلة ومعقدة .

---

(٤) محمد سليمان ابو رمان ،"سر الجاذبية: الدعاية والتجنيد لدى داعش " مؤسسة فريد ريش ايبريت– مكتب عمان بغداد ، (٢٠١٤) ، ص٧

(١) أحمد عبيدات ، واخرون ، ندوة الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق ، تحرير: عبد الاله بالقزيز ،يوسف الصواني ، ط ١ م.د .و.ع ، بيروت ، (٢٠١٢) ، ص ٦٥٢.

(٢) ستار جبار الجابري ،المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي ، في ندوة (بناء الدولة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،ص ٣٢

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

لقد فرض مفهوم الامن مهمات اضافية على الحكومات في كيفية الحفاظ عليه ، فبعد آن كان ينظر للأمن كقيمة مجردة لارتباطه بقضايا السيادة الوطنية والاستقلال وحماية حدود الدولة من الاعتداءات الخارجية ، اصبح مفهوم الامن اكثر شمولية فاصبح يتعلق بتأمين الموارد الاقتصادية والحيوية وله ابعاد استراتيجية مهمة .

ان ألأمن الداخلي اهم من ألأمن الخارجي كون الآمن الداخلي هو الدعامة الاساسية لدعم الامن الخارجي فمتى ما كان الآمن مختزق يعطي دلالة على قدرة النظام الاقليمي والدولي بالتأثير على الاوضاع الداخلية ([٣٦]).

وبالتالي يمكن ما يبرر اهمية هذه المشكلة بالنسبة لصناع القرار السياسي نتيجة لاتساع نطاق ألأمن وسهولة اختراقه وتعدد اوجهه بسبب التواصل بين البشر في مختلف بقاع المعمورة ، فضلا عن ذلك يوجد اكثر من فاعل إقليمي ودولي لديه مصالح داخل العراق ويسعى لتوظيف كافة الوسائل للحفاظ على تلك المصالح إذ يبقى العراق البوابة آلتي يتم من خلالها الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط .

وتبدو الحاجة للاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق من الحاجات المهمة وتعد من أبرز التحديات في الوقت نفسه ، إذ يعد ألأمن والاستقرار هما الضمانة الاساسية لبقاء العراق موحدا ، ويوفران فرصة للتنمية والبناء وتساعد صانع القرار السياسي في العراق على مجابهة كافة التحديات الخارجية ، وإن المقصود بالاستقرار السياسي والاجتماعي هو وجود نظام مقبول بالعلاقة بين الشعب والحكومة من خلال اليات منها التداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسية وغيرها ([٣٧]).

---

(١) وسام حسين العيثاوي مصدر سابق ص٣٢-٣٥

(٢) حسن موسى الصفار ، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،(٢٠٠٥) ، ص ١٥- ٢٢

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٣٢٩ ـ ٣٥٢
ISSN: 2222-6583

الخاتمة والاستنتاجات:

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وهي كما يلي:

١- ان الثقافة السياسية ضرورة اساسية في بناءً النظام السياسي لدعمه والمحافظة عليه.

٢- ان الثقافة السياسية لها الاثر الواضح على الحياة السياسية إذ تشتمل إشارات حول توقعات الأفراد وتطلعاتهم تجاه اداء النظام السياسي .

٣- إن درجة إداء النظام او معارضته من خلال اتجاهات سياسية تحدد مواقف الافراد تجاه النظام السياسي.

٤- تمثل الثقافة السياسية تمهيدًا لعمل النظام السياسي إذ يكون اكثر مرونة في تحقيق اهدافه ، وكذلك تعمل على توحيد الاطار المؤسسي ، فضلا عن ذلك فإنها تعد عنصر مهما في التأثير على الصيغ السياسية ، لأنها تعد المغذي الوحيد للأفراد بالآليات اللازمة لترشيد وانتاج السلوك السياسي والذي من خلاله يمكن التأثير على اداء النظام السياسي.

٥- واجهت الثقافة السياسية في العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تحديات عدة تمثلت بالتحديات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية ادت الى ضعف اداء النظام السياسي في العراق.

٦- يعد ضعف المشاركة السياسية والانتخابية من اهم تأثيرات الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي.

٧- ان سيادة الهويات الفرعية والمحاصصة الطائفة وبروز قوانين المناطقية والعشائرية ادت الى ضعف سيادة القانون في العراق.

٨- ان ضعف الثقافة السياسية كان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في العراق والسبب يعود الى الانفلات الامني وعدم الاستقرار الاقليمي وظهور الجماعات الارهابية المسلحة.

ثانيا: التوصيات:

يوصي البحث بما يلي :-

١- على النظام السياسي ومن خلال مؤسساته الاهتمام بنوع التنشئة الاجتماعية السياسية لخلق ثقافة سياسية جديدة مبنية على مفاهيم وقيم المواطنة الحقيقية على أساس ديمقراطي قائم على المساواة أمام القانون واحترام الرأي الاخر

٢- تعد التنشئة الاجتماعية السياسية من أهم الخطوات العملية وآلتي تقوم بنقل الثقافة السياسية وتغيرها من خلال تعليم القيم والتوجهات السياسية باستخدام مختلف أدوات التنشئة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام حيث من خلالها يمكن نقل الثقافة من جيل الى اخر ، وكذلك وضع منهج يدرس بعنوان الثقافة السياسية وانشاء مراكز ابحاث تختص بنشر الوعي السياسي والاجتماعي

٣- ضرورة الابتعاد عن المحاصصة في تكوين المؤسسات سواءً الرسمية او الغير رسمية للنظام السياسي ومنها الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وذلك بسن قوانين تضمن تكوينها على أسس سليمة وعدم تأكلها أو انحرافها سياسيا واجتماعيا

٤- بناء نظام سياسي يحظى بالرضا والقبول ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز مقوماته النظام السياسي من خلال احترام وتطبيق الدستور وإعطاءه مكانه فوق كل اعتبار لبناء مؤسسات النظام السياسي

٥- ضرورة الاطلاع على تجارب الدول التي لها نفس الظروف التي مر بها العراق بالاستفادة منها من اجل الخروج من الوضع الغير طبيعي الذي يمر به العراق.

٦- تعزيز المشاركة السياسية فضلا عن توفير فرص امام المواطنين للمشاركة في العملية السياسية.

المصادر:

١-علاء الدين هلال، السياسية المقارنة من السلوكية إلى العولمة، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠١٥.

٢-جلال عبدالله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، (القاهرة: المجلس الاعلى للجامعات، جامعة القاهرة، ١٩٨٦)

٣-علي الدين هلال ، السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة،٢٠١٥)

٤ـعلي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، ٢٠١٥٩)

٥-جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق (جامعة ٦ أكتوبر، د. ت.

٦–زين العابدين معو ،دور الثقافة السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق،(جامعة ٦اكتوبر،د.ت).
٧–حسنين توفيق ابراهيم ، العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع: العمل الخيري للجميع،(البحرين: جمعية التربية الاسلامية،٢–٤ مارس ٢٠١٠).
٨–عبد الوهاب حميد رشيد ،التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، ط١ ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (٢٠٠٦)
٩–عدنان عليان، الشيعة والدولة العربية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي) ط١ (بيروت ،مؤسسة العارف للمطبوعات ، ٢٠٠٥)
١٠–هيفاء عبود الهيمص ،الدور الوطني لعشيرة البوسلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس (١٩٤١) ،(بغداد: دار الملاك للفنون والآداب والنشر ،(٢٠١٥)
١١–حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عنيف الرزاز ،ط١(بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٩٠)
١٢–باقر ياسين تأريخ العنف الدموي في العراق، ط١ (بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، ١٩٩٩.
١٣–اسامة فازع ، الثقافة السياسية واثرها على أداء النظام السياسي: العراق انموذجا كلية العلوم السياسية جامعة تكريت ، ٢٠٠٥– ٢٠١٨
١٤–عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديموقراطي في العراق الواقع .. والمستقبل(بغداد: مؤسسة مصر مرتضى الكتاب العراقي ،٢٠١١)،
١٥–فراس البياتي ، السياسية العامة للأمن الوطني العراقي ،بعد عام ٢٠٠٥ (بغداد: مطبعة السيماء ، ٢٠١٦)،
١٦–وسام حسين العيثاوي ، التحديث ولاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،ط١(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،٢٠١٨)،
١٧–حنان جميل عاشور، موجز عن نسبة البطالة كنسبة من القوى العاملة في العراق مقارنة بالدول العربية ،دائرة البحوث والدراسات النيابية ، قسم البحوث،(٢٠٢٤) .
١٨–حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ط١ (العراق: مركز العراق للدراسات ،(٢٠١٣
١٩–احمد معن الطبعجلي ديون العراق ..نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ، (بغداد مركز البيان للدراسات والتخطيط ٢٠١٨) .
٢٠–وليد سالم محمد ، النظم السياسية العربية (اشكالية السياسات والحكم) ،ط١(عمان:شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،(٢٠١٦)، ص ٢٩٣

٢١- صالح ياسر واخرون ، تأثير العملية الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي (عمان مؤسسة فريدريش ، (٢٠١٢)، ص ١١٥

٢٢- مصطفى العبيدي ، صفحات من احتلال العراق ط١(لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،(٢٠٠٨) .

٢٣- أحمد عبدالله الناهي ، خضير عباس عطوان ،السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية ،ط١ (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع ،(٢٠١٧) ، ص ١٧٣

٢٤- دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ،ط١ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،(٢٠٠٩) ، ص ٢٨ -٢٩

٢٥-محمد سليمان ابو رمان ،"سر الجاذبية: الدعاية والتجنيد لدى داعش " مؤسسة فريد ريش ايبريت- مكتب عمان بغداد ، (٢٠١٤) ، ص٧

المجلات:

١- احمد شكر الصبيحي ، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣،مجلة قضايا سياسية ، العدد ٤٧

٢-علي زياد العلي ، مسار البيئة الأمنية دراسة المكونات والتحديات ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،

٣- دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأميركي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ،ط١(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،(العراق:٢٠٠٩).

٤- عماد وكاع عجيل ،"المواطنة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ دراسة الاسباب والتحديات "، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٩ ، تكريت: (٢٠١٦) .

٥- أحمد عبيدات ، واخرون ، ندرة الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق ، تحرير: عبد الاله بالقزيز ،يوسف الصواني ، ط ١ م.د .و.ع ، بيروت ، (٢٠١٢) ، ص ٦٥٢.

٦- ستار جبار الجابري ،المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي ، في ندوة (بناء الدولة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،ص ٣٢

٧- حسن موسى الصفار ، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،(٢٠٠٥) ،

٨- بلقيس محمد جواد ، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦(العراق ،٢٠٠٨)،

٩- عماد وگاع عجيل ، تحديات النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد ٣ العدد ١٠ ،العراق ،٢٠١٧ .

١٠- مروه محمد عبد، الثقافة السياسية :دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة، (٢٠٠٤-٢٠٢٠٩)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي عشر، ٢٠٢١.

١١- محسن جابر ، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،(زلتين: الجامعة الاسمرية الاسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة ،الجزائر، العدد٧ ،يونيو (٢٠١٦